الوجوب النحوي في تفسير الكشاف للزمخشري (٥٣٨هـ)

المدرس الدكتور عدي فاضل عباس
كلية الأدارة والأقتصاد / جامعة البصرة

المستخلص

الوجوب النحوي حكم من أحكام النحو العربي الذي وجد بوجوده، وقد أرسى قواعده الفراهيدي وسيبويه، لكنه ظهر عند الزمخشري أكثر من غيره، فقد استعمله في بيان كثير من الآراء والأحكام التي ذهب إليها في تفسيره الكشاف، ومن ثم مقارنة هذه الآراء بآراء بعض النحاة، ومحاولة معرفة هل هذه الأحكام التي انفرد وتميز بها الزمخشري كانت خاصة به أم أنه كان متابعًا لمن سبقه من العلماء؟وقد هدف البحث إلى دراسة حكم الوجوب النحوي في اللغة العربية كما ورد في تفسير الكشاف للزمخشري، وتكمن أهميته في أنه سعى إلى الكشف عن كيفية توظيف القواعد النحوية الملزمة في التفسير؛ وذلك عن طريق تحليل عدد من المواضع اللغوية التي حكم فيها الزمخشري بوجوب استعمال صيغة أو تركيب لغوي معين، ولا سيّما في تفسير النّصوص القرآنية التي تتطلب دقة لغوية وبيانية فائقة، إذ ركزنا في البحث على دراسة حكم الوجوب النحوي التي عرضها الزمخشري.

الكلمات المفتاحية: الوجوب النحوي، الزمخشري، تفسير الكشاف.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٧/٢١ **تاريخ القبول:** ٢٠٢٥/٠٨/٢٦

Grammatical Obligation in Al-Kashshaf's Interpretation by Al-Zamakhshari (538 AH)

Dr. Uday Fadhil Abbas
College of Administration and Economics, University of Basrah

Abstract
Grammatical obligation is a foundational principle of Arabic grammar, established early by scholars such as Al-Farahidi and Sibawayh. It gained particular prominence in the works of Al-Zamakhshari, who extensively employed it to articulate his grammatical and interpretative views in his renowned exegesis, *Al-Kashshaf*. This study examines Al-Zamakhshari's application of grammatical obligation, comparing his positions with those of earlier grammarians to determine whether his rulings were original or derived from his predecessors.

The research aims to explore the concept of grammatical obligation as presented in *Al-Kashshaf*, highlighting its significance in understanding how binding grammatical rules are applied in Qur'anic interpretation. By analyzing selected linguistic contexts in which Al-Zamakhshari deemed certain forms or structures obligatory—particularly within Qur'anic discourse that requires precise linguistic and rhetorical usage—this study illuminates his methodological approach to grammar within exegetical practice.

Keywords: grammatical obligation, Al-Zamakhshari, *Al-Kashshaf* exegesis

Received: 21/07/2025 **Accepted: 26/08/2025**

المقدمة

للقرآن الكريم أدواته اللغوية في التعامل مع اللغة العربية، وهذه الأدوات جعلتْ اللغة العربية أكثر جمالًا، وأكثر تأكيدًا، وأدقُّ معنى هذا من جانب، ومن جانب آخر جعلَ اللغة أكثرُ اعجازًا، فبأسلوبه السهل جمعَ كثيرًا من العلوم، وامتنع هذا الأسلوب على من أراد المجيء بمثله.

أمَّا الوجوب النحوي في القرآن الكريم فقد جاء للحفاظ على القواعد والأحكام والتي من شأنها المحافظة على تركيب الكلمات والجمل فيه على وفق إطار محدد ليس من السهولة تجاوزه حينما يُراد التعبير، إذ يتطلب الوجوب النحوي اتباع طرقٍ معينةٍ في التعامل مع اللغة؛ للابتعاد عن الخطأ والمحافظة على سلامة المعاني المقصودة.

وقد تناولنا في هذا البحث (الوجوب النحوي في تفسير الكشاف للزمخشري (٥٣٨هـ) – رحمه الله- عن طريق تعريفه اللغوي والاصطلاحي، ثمَّ تتبعنا هذا الحكم في المسائل بثلاثة مطالب، فكان الأول في الأسماء، وقد وقع الاختيار على وجوب البدل للبيان والتوضيح، ووجوب (إذا) على الظرفية الزمانية، ووجوب منع جرِّ الظاهر على المضمر المجرور، أمَّا الثاني فقد كان في الأفعال في الفعلين(يستهزئ) و(تتبع)، ودرس المطلب الثالث الحروف وكان في وجوب عدم اجتماع ميم النداء مع ياء الداء في لفظ الجلالة، ووجوب التمني بـ(لو) مع الفعل (ودَّ).

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض هذه النماذج، مع الاستشهاد بنصوص تفسير الكشاف، وربطها بالمعايير النحوية المقررة في كتب اللغة، وقد خلص البحث إلى أن الوجوب في اصطلاح الزمخشري لا ينحصر في الإلزام النحوي، بل يمتد ليشمل الضرورات البيانية والدلالية التي يفرضها السياق القرآني، ما يعكس فقهًا لغويًا دقيقًا للنّص القرآني في ضوء أدوات العربية.

والوجوبُ كما بيَّنهُ أهل اللغة هو: سقوط الشيء ووقوعه، قال ابن فارس: "الواو والجيم والباء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على سُقوط الشيء ووقوعه، ثُمَّ يتفرَّعُ. ووجِب البيعُ وجوبًا حتى وقعَ ووجِبَ الميتُ سقطَ... والوجيبَةُ: أنْ توجِبُ البيعَ"[١].

أمَّا الوجوب اصطلاحًا: "هو ضرورة اقتضاء الذات عينها وتحققها في الخارج"[٢]، وهو نوعان شرعي وعقلي، و"الوجوب العقلي ما لزم صدوره عن الفاعل بحيث لا يتمكن من الترك بناء على استلزامه محالًا"[٣]، وعرَّفه الدكتور صباح علاوي بأنَّه "ما ألزمه النحوي المتكلم بالعربية مما يبعده عن الخطأ أو القلَّة أو الشذوذ بدليل لا يعارضهُ ما يقتضي اطراد غيره وكثرته"[٤]، وأراد الدكتور صباح: إذا ثبُتُ الواجب بدليل قطعي، والوجوب النحوي هو حكم عمل به المجتهدُ في المسائل اللغوية بعد التوصل إلى الأدلة القطعية التي فرضت الحكم، أمَّا الأحكام الأخرى فهي غير مُلزمة لوجه واحد وتأويلها يذهبُ لأكثرِ من وجهٍ.

وأرى أنَّ الوجوب النحوي: هو كلُّ حكمٍ وافقَ الظاهرَ والخفيَ، بجميع أركانه، وألزمَ قاعدة نحوية مطردة لكلِّ ما شاكله بالصفات نفسها.

أمَّا العلَّة النحوية المُوجِبة: فهيَ وصفٌ مُلزِمٌ ظاهرٌ أو خفيٌ تحققَ في الحكمِ النحوي. وأوضحها ابن جني (٣٩٢هـ) بقوله: "أعلم أنَّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصبِ الفضلةِ، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير

ذلك، فعللُ هذه الداعية إليها موجبةٌ لها، غير مقتصر بها على تجويزها وعلى هذا مَقادُ كلام العرب"[٥]، فالعلل التي تعتمد على الدليل ولا احتمال فيها هي علل: "برهانية ولا لبس فيها، ولا توقف للنفس عنها"[٦].

والعللُ الموجبة لا تبحثُ في بواعثِ إيجاب الحكم فحسب بل في أسبابِ وجود الحكم، فهناك أمورٌ دعت لوجود الحكم النحوي، وتعدُّ شرطًا له ومن غيرها سيكون غير ملزم بهذا الحكم، ومن غير هذه الشروط ستتعدد الأحكام، فمن شروط الحكم الموجب الاطراد وهو ما شاع وما كثر في نفس الحكم، ويرى تمام حسان أنَّ الاطراد يشيع في القياس والسماع معًا، ففي السماع هو كثرة ما ورد عن العرب، وفي القياس فهو موافقةُ المقيس عليه للمقيس، سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كرفع الفاعل، أم فرعية كالإعلال والإبدال والحذف[٧].والإمام الزمخشري (رحمه الله) أبدع في إخراج هذه العلل في تفسيره، فهو يذكر المسألة ويعضدها بالشواهد القرآنية والشعرية، وله أدوات في طريقة التعليل، فغالبًا ما يستعمل المصطلحات (يجب، ويلزم، ولا بدَّ من ذلك، وليس له إلا هذا الحكم) وأحيانًا يجعل المعنى ما يوجب الحكم.

١- حكم الوجوب في الأسماء

أ.وجوب البدل للبيان والتوضيح:

البدل يقومُ مقامَ المُبدَلِ منه ، نحو : (أعجبَنِي قولُ الشاعرِ المتنبي) فـ(المتنبي) بدل من الشاعرِ ولولاه لم نعرفْ عن أيِّ شاعرٍ تحدَّثَ، إذن فائدة البدل البيان، وبيَّنَ الزمخشري مسوغ اعتراض البدل بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر في قوله تعالى: ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ ﴾(النساء: ١١) إذ قالَ: "لكلِ واحدٍ منهما)، بدلٌ من (لأبويه) بتكرير العاملِ، وفائدة هذا البدل: أنَّه لو قيلَ: (لأبويهِ السُّدسُ) لكانَ ظاهرهُ اشتراكهما فيه، ولو قيلَ: (لأبويهِ السُّدسانُ) لأوهمَ قسمة السَّدسينِ عليهما على السَّوية وعلى خلافها.

فإن قلتَ: فهلاَّ قيلَ: ولكلِّ واحدٌ من أبويه السُّدسُ، فأي فائدةٍ من ذكر الأبوينِ أولًا ثُمَّ في الابدالِ منهما؟ لأنَّ في الابدالِ والتَّفصيل بعدَ الإجمال تأكيدًا وتشديدًا كالَّذي تراه في الجمعِ بينَ المُفسِّرِ والتفسِيرِ، والسدسُ مبتدأ، وخبرهُ: (لأبويه)، والبدلُ متوسِّطٌ بينهما للبيان"[٨].

لم يتطرَّق كثيرٌ من النحاة في (بدل الجملة)، ولكنهم تحدثوا عن نعت الجملة، وعقدوا الصلّة بين أهمية النعت والتوكيد ومنهم مَنْ ذهب إلى أهمية البدل، فسيبويه ذكر أنَّ في قولهم: (رأيتُ قومك ثُلثيهم) (ثُلثيهم) جاء للبيان والتوضيح والتأكيد[٩]، واشترط المبردُ الإخبار عن البدل لا المُبدل منه كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾(آل عمران: ٩٧)[١٠]، وأضاف السيرافي (٣٨٦هـ) بأنَّه قد يدلُّ على المبالغة والكمال أحيانًا[١١]، ويأتي البدل لإزالة اللبس وتبيين الشيء[١٢]، وأوضح ابن يعيش أهمية البدل فقد يكون للبيان والتأكيد مؤكدًا بقوله: "وأعلم أنَّه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد؛ لأنَّ فيه إيضاحًا للمُبدلِ ورفعَ لبسًا كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع المجاز وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: (جاءني أخوكَ) جاز أن تريد كتابه، أو رسوله، فإذا قلت: (زيدٌ) زالَ ذلكَ الاحتمال، كما لو قلتَ: (نفسهُ) أو (عينهُ)"[١٣]، وفي مواضعَ لم يُظهروا العامل في البدل وإنما دلَّ عليه المبدل منه، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ (١٣٣)﴾(الشعراء:١٣٢-١٣٣)، فأبدلت (أمدكم) الأولى (بأمدكم) الثانية،

وبيَّن أبو حيان أنَّ (لكلِّ واحدٍ منهما) بدل بعض من كل لذلك أتى بالضمير (منهما)؛ وذلك لأنَّ البدل هو الذي يكون الخبر له دون المبدل منه، كما في قولهم: (أبواك كلُّ واحدٍ منهما يصنعُ كذا)، واشترط أبو حيان إذا وقع البدل خبرًا فلا يكون المبدل منه هو الخبر[١٤]، وهذا ما أكدهُ السمين الحلبي "الفائدة من توسط البدل بين الخبر والمبتدأ وذلك لأنَّ في الابدال التفصيل بعد الإجمال تأكيدا وتشديدا كالذي تراه في الجمع بين المفسَّر والتفسير وهو للبيان"[١٥]، والتوابع فضلة في الكلام تأتي لتقوية الكلام والافصاح عن مُبهمهِ.

ففائدةُ البدلِ التفسير بعد الابهام[١٦]، وجاء في النحو العربي أنَّ الضمير إذا كان في جملة البدل (لكلِّ واحدٍ منهما) يعود على (لأبويه) يكون نوع البدل (بعض من كل)[١٧]. وأوضح عباس حسن أنَّ الجملة تبدل من جملة بدل (كل من كل) بشرط أنَّ تكون الثانية أوفى من الأولى في بيان المراد وتأديته نحو: (اقطعْ قمحَ الحقلِ احصُدهُ)[١٨]، وإنَّ وظيفةَ التوابع هي الإيضاح، وتبيينُ المعنى، وإزالة الإبهام، وتأكيدها، فالبدل هو أكثر التوابع عناية بالمعنى، ولا سيَّما بدل الجملة إذْ يزيلُ الإبهام ويعطي تفاصيل أكثر وضوحًا عن المبدل منه، ففي جملة عباس حسن (اقطعْ القمحَ) فيها بعض الإبهام وهو كيفية القطع وطريقته، أما في جملة (احصدْه) فقد صار الكلام أكثر وضوحًا؛ لأنَّ حصادَ القمح يختلف من تقطيعه .وكذا الحال في الآية الكريمة (لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) ففيها توضحت كيفية القسمة وتبيَّنت حصة كلَّ واحدٍ منهما وهذه وظيفة البدل، ولما كان موضوع الإرث يحتاج إلى تفصيل، والبدل (لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) جعلَ نصيب كلِّ واحدٍ معلومًا وواضحًا، وهذه فائدة البدل الجملة.

أ. وجوب الفعل بعد (إذا) الظرفية الزمانية:

عندَ قولنا: (أكرمك إذا قمت بعملٍ جيدٍ) فـ(إذا) ظرف زمان؛ لأنَّها سُبقتْ بما يدلُّ على الوقت؛ لذلك جعلَ الزمخشري انتصابها وجوبًا في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ (٨) فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ (٩)﴾(المدثر: ٨-٩) إذ قالَ: "فإنْ قلتَ: بمَ انتصبَ (إذا)؟ وكيف صحَّ أنْ يقعَ (يومئذٍ) ظرفًا لـ(يومٌ عسيرٌ)؟ قلتُ: انتصبَ (إذا) بما دلَّ عليه الجزاءُ؛ لأنَّ المعنى: فاذا نُقِرَ في الناقور عَسُرَ الأمرُ على الكافرين،... والذي أجازَ وقوع (يومئذٍ) ظرفًا لـ(يومٌ عسيرٌ): أنَّ المعنى: فذلكَ وقت نقر الناقور وقوعُ يومٌ عسيرٌ؛ لأنَّ يوم القيامة يأتي ويقع حينَ يُنقَرُ في الناقور"[١٩].وظرف الزمان ما دلَّ على زمان وقوع الفعل، فاتفق جمع من العلماء على أنَّ (إذا) ظرفية للمفاجئة الزمانية ومنهم: الرياشي (٢٥٧هـ)[٢٠]، والزجاج[٢١]، والزجاجي[٢٢]، ورجحه ابن طاهر (٥٨٠هـ)[٢٣]، وابن خروف (٦٠٩هـ)[٢٤]، وعدَّها ابن هشام مضافًا إليها ظرف زمان، ويكون هذا الظرف صالح للاستغناء، كما في(يَوْمَئِذٍ، وحينَئذٍ) أو غير صالح له نحو (بَعْدَ إذْ هَدَيْتَنَا)[٢٥]، والمعيار الذي بنوا فيه رأيَّهم هذا قامَ على الزمن؛ وذلك لأنَّ الوعيد الذي جاء به سبحانه وتعالى: (فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ) زمنه المستقبل، وهو (يوم القيامة).في حين عدَّ جمعٌ آخرٌ ظرفيتها المكانية، ومنهم: أبو علي الفارسي[٢٦]، وابن جني[٢٧]، وأكده ابن يعيش بقوله: "وقد تكون (إذا) للمفاجئة، فتكون فيه اسمًا للمكان وظرفًا من ظروفه"[٢٨]، وفي هذا الرأي خروج عن المعنى الذي جاءتْ فيه (إذا)، فمن شروط المكانية أن تتقدم الاسم أو تتأخر عنه بعكسِ الزمانية فهي ثابتة للزمان بشرط أن يليها الفعل.

وعدّها الأخفش ظرفية زمانية وحرفية[٢٩]، ولكنَّ الفراء جعلها بمنزلة الفعل الماضي[٣٠]، و(إذا) مع الظروف المضافة لها تأخذ الزمن المستقبلي من هذه الظروف ويكون معناها بمعنى الظرف، وزمنه، فهي مقطوعة على الظرفية، بدليل النقر في الناقور يوم القيامة، لذا وجِب النصب على الظرفية.

ج. وجوب منع جرّ الظاهر على المضمر المجرور:

في حالة عطف الظاهر على المضمر إشكالية نبَّه إليها النحاة فعندَ قولنا: (مررتُ بك وزيدٍ) فالإشكال في (زيد) كيف وقعَ عليه السلام؟ ومنع الزمخشري العطف على مضمرٍ مجرورٍ في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾(النساء: ١)، إذ قال: "والجرُّ على عطفِ الظاهرِ على المضمرِ، وليس بسديدٍ؛ لأنَّ الضمير المتَّصل متصلٌ كاسمه، والجارُّ والمجرور كشيءٍ واحدٍ فكانا في قولك: (مررتُ به وزيدٍ)، و(هذا غلامُه وزيدٍ) شديدي الاتصال، فلمَّا اشتدَّ الاتصال لتكرره أشبه العطفَ على بعض الكلمة فلم يجُز، ووجب تكريرُ العامل كقولك: (مررتُ به وبزيدٍ) و(هذا غلامُه وغلامُ زيدٍ) ألا ترى إلى صحَّة قولك: (رأيتُك وزيداً) و(مررتُ بزيدٍ وعمرٍو) لمَّا لم يقوَ الاتصال؛ لأنَّه لم يتكرر، وقد تُمحِّلَ لصحَّة هذه القراءة بأنَّها على تقدير تكرير الجارّ"[٣١].

وأستقبحَ سيبويه أن تشارك المظهر علامة المضمر المجرور كقولهم: (مررت بك وزيدٍ) وهو لا يجوز في عطف الظاهر على المضمر المجرور بدون تكرار حرف الخفض؛ لأنَّ علامة ما قبله لا يتكلم بها إلَّا ومعتمدة على ما قبلها؛ لأنَّها بدل من اللفظ في التنوين[٣٢]، واعترض المبرد على جرّ (الأرحامِ) في قوله تعالى بقوله: "لو صليتُ خلف امامٍ يقرأ: (**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**) لأخذتُ نعلي ومضيتُ"[٣٣]، وقد علل هذا الاعتراض في الكامل بقوله: "إنَّما هو على هذا ومن زعم أنَّه أرادَ فمخطئ في قول البصريين؛ لأنَّهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض ومن أجازه غيرهم فعلى قبحٍ كالضرورة والقرآن، وهذا مما لا يجوز عندنا إلَّا أن يضطر إليه شاعر"[٣٤].

وأوضحَ الزجاج عطف (والأرحام) على (الضمير في (به) بقوله: فأمَّا الجر في (الأرحامِ) فخطأ في العربية لا يجوز إلَّا في اضطرار الشعر وخطأ في أمر الدين عظيم؛ لأنَّ النبي **(صلى الله عليه وآله وسلم)** قال: (لا تحلفوا بآبائكم) فكيف يكون تساءَلون به وبالرحم، على ذا؟! وقال القراءة الجيدةُ نصب (الأرحامَ) والمعنى: (واتقوا الارحام أن تقطعوها)[٣٥]، وما أراده الزجاج في عطف (الأرحامَ) على الضمير (الهاء) يكون العطف ليس (للأرحام) وخفضها على موضع الهاء وإنما سيكون كلام مضمرٍ وهو اتقاء (أن تقطعوا الأرحامَ).

وعدَّ أبو علي الفارسي جر (الأرحام) ضعيفًا وقال: "وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن، معللا ذلك؛ فإنَّ الضمير قد صار عوضًا مما كان متصلا باسم نحو: غلامه، وغلامك، وغلامي، من التنوين، فقبح أن يعطف عليه كما لا تعطف الظاهر على التنوين، ويدلك على أنَّه قد جرى عندهم مجرى التنوين حذفهم الياء من المنادى المضاف إليه، كحذفهم التنوين، وذلك قولهم: ياغلام، وهو الأكثر من غيره في الاستعمال، ووجه الشبه بينهما أنَّه على حرف- كما أنَّ التنوين كذلك- واجتماعهما في السكون وأنَّه لا يوقف على الاسم منفصلا عنه، كما أنَّ التنوين كذلك، فلما اجتمعا في هذه المعاني جعل بمنزلته الحذف"[٣٦]، وذهب جمعٌ من النحاة إلى هذا الرأي ومنهم: ابن جني[٣٧]، والأعلم الشنتمري

(٤٧٦هـ)[٣٨]، ورفضَ أبو البركات الأنباري عطف المُظهر على المضمر في حالة الخفض؛ وذلك لأنَّ حرف الجر والاسم المجرور بمنزلة الاسم الواحد فإذا عطفت على الاسم المجرور كأنَّك عطفت على حرف الجر وعطف الاسم على الحرف لا يجوز[٣٩]، وهذا ما ذهب إليه ابن الخباز[٤٠]، وابن برهان العكبري[٤١].وذهب الفرَّاءُ إلى أنَّ العطف يعود على الضمير المخفوض وهذا يجوز في الضرورة الشعرية فقط، وعلَّة نصب (الأرحام) في الآية الكريمة تعود إلى الفعل المضمر والتقدير: (واتقوا الأرحامَ) [٤٢]. وذهب جمعٌ آخر من النحاة إلى جواز جر (الأرحام) على القسم ومنهم: ابن بابشاذ[٤٣]، وأبو البقاء العكبري[٤٤]، والمنتخب الهمذاني[٤٥]، وابن أبي الربيع[٤٦]، والسمين الحلبي[٤٧].

وفي العطف حق المعطوف أن يتفق مع المعطوف عليه في الإعراب، ولكن أن يكون العطف لا يغير معنى المعطوف، ولو أردنا معرفة عود الضمير (الهاء) في (به) لوجدنا أنَّ الضمير يعود على (يوم) أي: اتقوا الله في يومٍ تساءلون به، فعند العطف على مضمر (الهاء) لا يشترك ما في المعطوف عليه المضمر على المعطوف (الأرحامِ)، في المعنى، أي يجب أن نهتم (الأرحام) وهذا ما يعطي عكس المراد.

١. حكم الوجوب في الأفعال

أ. وجوب الفعل (يستهزئ) للاستمرار دون اسم الفاعل (مُستهزئ):

اسم الفاعل مُشتَقٌ من الفعلِ، والفرقُ بينهما إنَّ اسمَ الفاعل يدلُّ على الثباتِ أمَّا الفعل يدلُّ على تجدد الحدث واستمرار حدوثه، نحو: (اللهُ يرزقُ الناسَ) و(اللهُ رازقُ الناسَ) يرزقُ استمرار الرزقُ، رزاقٌ يدلُّ على ثبات الرزق، فالرزق ثابت من الله دون غيرهِ، وذهب الزمخشريُ إلى أنَّ (يستهزِئُ) يفيدُ حدوث الفعل وتجدده من وقت لآخر في قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾(البقرة: ١٥) إذ قال: "فإن قلتَ: فهلَّا قيلَ: الله مُستهزِئٌ بهم، ليكون طبقًا لقوله: (إنَّمَاَ نحنُ مُستَهزِءونَ)؟ قلتُ: لأنَّ (يَستَهزئُ) يفيدُ حدُوثَ الاستهزاءِ وتَجدُّده وقتا بعدَ وقتٍ، وهكذا"[٤٨].

وذكر سيبويه أنّ اسمَ الفاعل يجري مجرى الفعل المضارع في المعنى، ولو كان في جملة اسم الفاعل ظرفُ المستقبل وكان اسم الفاعل منونًا قُصِد زمن المستقبل كقولنا: (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا)، كأنه يقول: (هذا يضربُ زيدًا)، فهذا يطابقُ الفعل المضارع في العملِ والمعنى[٤٩]، وذكرَ ابن السرَّاج أنَّ (يقتلُ) و(يضربُ) تحملُ معنى جريان اسم الفاعل على الفعل في حركاته وسكناته وحروفه، واسم الفاعل يُنعت به الاسم النكرة الذي يسبقُه، وينعتُ بالفعل أيضًا[٥٠].

يتضحُ لنا أنَّ هناك فرقًا بين (مُستهزِئ) و (يستهزئ) هو أن الفعل المضارع يكون حدوثه مستمرًا ومتجددًا وليس ثابتًا، وهذا يناسب خطاب القرآن كونه سرمديًا لكل الأزمان، وأوضح ابن هشام أنَّ اسمَ الفاعل فيه ثبوت الحدوث، أمَّا الفعل ففيه تجدد الحدوث[٥١]، وأكد ابن يعيش أنَّ اسمَ الفاعل يجري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى[٥٢] وهذ ما صرَّح به الرضي أيضًا[٥٣].

وميَّز الخضري بين اسم الفاعل والفعل كقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي ﴾(مريم: ٤٦) ففي (راغب) يفصل بين الوصف بين المذكر والمؤنث كقولهم: أحاضرٌ القاضي لئلا يخبر بالمذكر عن المؤنث، أمَّا في الفعل فيمكن الفصل بتاء التأنيث[٥٤].

وبهذا نجدُ أنَّ جملة (يستهزئ) مستمرًا فيها الاستهزاء، فالاستهزاء سيشملهم كلهم وهو متجدد فيهم على الدوام فيهم لأنَّ الحدثَ مستمرٌ معهم، أمَّا في اسم الفاعل فالاستهزاء يشملُ الفئة التي نزلَ بهم الخطاب دون غيرها، وهذا جعلَ الله تعالى يستعملُ (يستهزئُ) بدلاً من (مُستهزئ)، لوجوب استمرار الحال في الاستهزاءِ ودوامه.

ب. وجوب تعديته (تتبع) بـ(عن):

قد تكون تعدية الفعل بالواسطةِ أي بحرفِ الجر، تنقله إلى معنًى آخر، كقولنا: (تكلَّمَ عنْه) أي: ناب عنه بالكلامِ، وهذه التعدية ليستْ دائمًا يتعدَّى بها الفعل بل تكون بحسب المعنى المطلوب، ومتطلبات السياق، وذهبَ الزمخشري إلى أنَّ الفعل (اتَّبعَ) تعدى بحرف الجر (عن) فأصبح معناه (انحرف) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً ﴾(المائدة: ٤٨) إذ قالَ: "ضُمِّنَ (ولا تتبع) معنى: ولا تنحرف، فلذلك عُدِّيَ بـ(عن)؛ كأنَّه قيلَ: ولا تنحرف عما جاءك من الحقِّ متبعًا أهواءهم"[٥٥].

وذكر سيبويه أنَّ الفعل الذي يُعدَّى بـ(عن) يكون معناه منصرفًا عنه وتاركًا له، وقد جاوزه، نحو: (أطعمَهُ عنْ جوعٍ)، أي: منصرفًا عن معنى الجوع، ونحو: (كساهُ عن العُرى) فقد تراخى عنه وانصرفَ عن معنى التعري إلى الكسوة، فهو جاوز العُرى[٥٦]، وأكد معنى الانصراف ابن جني[٥٧].

وحين يتعدى الفعل بغير حرف الجر الذي يتعدى به، أي: بحرف جر آخر فسوف يعطي معنًى آخر ويُسمى ذلك تضمينًا، وأوضحه المرادي بقوله: "حينما يتعدى الفعل بحرف ليسَ في أصلِ الاستعمالِ أن يتعدى به، فيه رأيان: فالكوفيون يذهبون أنَّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وأمَّا مذهب البصريين إبقاءُ الحرف على موضوعه إمَّا بتأويل يقبله اللفظ، أو بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف"[٥٨]، والفعل (اتبَّعَ) تضمَّن معنى الفعل (انحرفَ) بحرف الجر (عن)؛ لأنَّ (عن) ليس من أصل تعدية (اتبَّع) فتضمَّن معنًى آخر، ووجب أن يتضمَّنُ معنًى آخر مُضادًا لمعناه.

عندَ قولنا: (اتَّبعَ الشيطان)، أي: انحرف عن مسار الدين، واتبع ما يفعله الشيطانُ، وبقولنا: (اتبع الشيطان) لا نعني هو عبد الشيطان وإنَّما انحرف عن مسار الدين الحنيف، فالاتباع حملَ معنى الانحراف، وكان المعنى حاكمًا بتعدية الفعل، وجاءَ في لسان العرب أنَّ حرفي الجر (عن) و(على) عند التعدية بهما يعطي الفعل المعنى المضاد للمعنى الذي يُستعمل به الفعل[٥٩]، نحو: (طلعَ عنا)، وهذه التعدية تجعل لمعنى الفعل وظيفتين: الأولى تعديته، والأخرى إعطاء معنى مضاد لمعنى الفعل الأصلي عند دخوله في التركيب، نحو: ذهب به استصحبه وذهب معه[٦٠]، فحرف الجر يزيد الفعل معنًى آخر، يجعله أكثر تأثيرًا في المفعول به.

والتعدِّي بحرف الجر يُكسب الفعل مجالًا أوسع في أن يكتسبَ شيئين: المعنى، والمفعول، وعلاقة المعنى بالمفعول وثيقة ولا يمكن له أن يكتسبَ إحداهما، والمفعول يُلزم الفعل عند التعدية؛ ولكن بطريقة التعدية ستتغير الدلالة، وهذا ما جرى في الفعل (اتبعَ) فتعديته بنفسه تكون دلالة مفعوله الإتباع، وبتعديته بحرف الجر أصبحت دلالته مفعوله الانحراف.

٢. حكم الوجوب في الحروف

أ. وجوب عدم اجتماع ميم النداء مع ياء النداء في لفظ الجلالة:

يُنادى الله سبحانه وتعالى بالياء فنقولُ: (يا الله) وقد تكون الميم عوضًا عن هذه الياء، فنقول: اللهُمَّ، وذهبَ الزمخشري إلى أنَّ هذه الميم وياء النداء لا يجتمعان كما جاء في قوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾(آل عمران: ٢٦) إذ قال: "الميم في (اللهمَّ) عوضٌ من (ياء) النداء، ولذلك لا يجتمعان، وهذا بعضُ خصائص هذا الاسم؛ كما اختصَّ بالتاءِ في القسمِ وبدخولِ حرف النداء عليه وفيه لامُ التعريف وبقطع همزته في (يا الله) وبغيرِ ذلك"[٦١].

وقد انقسمَ النحاةُ إلى فريقين في مسألة (ميم) العوض عن (ياء) النداء فمنهم من ذهبَ إلى أنَّ (الميم) عوضٌ عن (ياء) النداء، ومنهم من يرى أنَّها ليستْ عوضًا عن (ياء) النداء، فذكرَ سيبويه أنَّ الميم في نداء اللهمَّ اصلها: (يا الله) عند البصريين، والدليل على أنَّ أصلها (يا) النداء هو أنَّها لو أُسقطت لوجب ذكر (يا) النداء، واقتطعت من جملة (أُمّنا بخير) عند الكوفيين[٦٢]، وأكد الفراء أنَّ (الميم) اذا ذُكِرتْ لا يُذكرُ (يا) النداء، وهذا الميم لم ترد في أسماء العرب[٦٣]، وأوضح أبو البركات الأنباري أنَّ البصريين عدُّوا الميم في (اللهُمَّ) عوضاً عن ياء النداء فقالوا: (ويستفادُ من قولك (اللهُمَّ) ما يستفادُ من قولك (يا الله))[٦٤]، وما أراده البصريون أنَّ (الميم) هي عوضٌ عن (يا) النداء، وتحقق الفائدة التي حصلت بالياء.

وأمَّا الكوفيون فاعترضوا على نون العوض، وبينوا أنَّها جاءت من قولهم: (يا الله أمَّنا بخير) وحين جرت على ألسنتهم حذفوا منها هذه الزيادة ميلًا إلى الخفة فأصبحت (اللهمَّ)[٦٥]، واستشهدوا بقول الشاعر:

إنِّي إذا ما حدث ألمَّا أقولُ: يا اللهُمَّ يا الهمَّا[٦٦]

والشاهدُ في هذا البيت هو اجتماع (يا) النداء مع الميم وهذا ما احتجَّ به الكوفيون فلو كانت المين للعوض عن (يا) النداء فما اجتمعن، وأوضحَ تقي الدين النيلي[٦٧] أن لحذف حرف النداء شروطًا ومنها: قرب المنادى، حرف النداء المحذوف هو الياء، ولا يصحُّ أن يكون صفة لـ(أي)، ولا يكون مستغاثًا ولا مندوبًا، وأن يكون معرفةً[٦٨] وبيَّنَ ابن عقيل أنَّ الغالب في نداء لفظ الجلالة (الله) يكون بميمٍ مشدودةٍ وتكون عوضًا عن حرف النداء، وما جُمع بين الميم والياء فهو شاذ[٦٩]، وأكد ابن يعيش أنَّ الميمَ المشددةِ في (اللهُمَّ) هي ميم العوض عن (ياء) النداء[٧٠].وذكر الدكتور فاضل السامرائي أنَّ (اللهمَّ) "أصلها: عبري، هو (الوهيم)، ومعناها (الآلهة)، وهم يريدون به الواحد وإنَّما جمعوه للتعظيم"[٧١]، وجاء في شرح التصريح أنَّ (اللهمَّ) قد تخرج لمعنيين غير النداء: "أحدهما: أن يُذكر المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع، يقولُ لك: أزيدٌ قائمٌ؟ فتقولُ: اللهُمَّ نعم، أو اللهُمَّ لا.

والآخرُ: أنْ تُستعملُ دليلًا على الندوة، وقلَّة وقوع المذكور كقولك: أنا لا أزورك اللهُمَّ الاّ أن تدعوني، ألا ترى أنَّ وقوعِ الزيادة مقرونة بتقدم الدعاء القليل؟"[٧٢].

في نداء (اللهُمَّ) خصوصية لا يحملُها أيُّ نداءٍ وهي الدعاء، ولو عدنا إلى معنى النداء: فهو تنبيه المخاطب لأمرٍ يجب عليه القيام به أو تركه، وهذا ما لا يصحُّ مع الله سبحانه وتعالى، فنحنُ لا نأمُره ولا ننهاهُ؛ لذلك هذا من قبيل الدعاء والتخضع له سبحانه وتعالى، ومن جانب آخر في قولنا: (يا الله)، نُريدُ التوكل عليه وطلب الحاجات، وفي قولنا: (اللهُمَّ) نريدُ التشديد في طلب الحاجة، فالميم المشددة تضعنا في قمَّة التوسل عكس الياء، ولهذا وجِب أنَّهما لا يجتمعان.

ب. وجوب (لو) للتمني بعد الفعل (ودَّ):

التمني هو أمر محبوب غير متوقع الوصول، كقولنا: (لو أنَّ لي مالًا فأُنفقَهُ في الخيرِ)، فـ(لو) أفادتْ التمني بدلالة (الفاء) الواقعة في جوابها، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا ﴾(البقرة: ١٦٧)، إذ قالَ: "لو في معنى التمنّي؛ ولذلك أُجيبَ بالفاء الذي يُجابُ به التمنّي؛ كأنَّه قيل: ليت لنا كرةً فنتبرَّأ منهم"[٧٣].

وذكرَ سيبويه في (لو) حرف التمني: "ولو بمنزلة (إنْ) لا يكون بعدها إلَّا الأفعالُ، فإن سقط بعدها اسمٌ ففيه فعلٌ مضمرٌ في هذا الموضع تُبنى عليه الأسماءُ، فلو قلت: (ألا ولو باردًا) لم يحسن إلَّا النصبُ؛ لأنَّ (باردًا) صفةٌ"[٧٤]، وأكدَ الطبري نصب الفعل المضارع (فنتبرأ) بالفاء الواقعة في جواب التمني[٧٥].

وذكر المالقي أنَّ (لو) تكون بمنزلة (ليت) في المعنى لا في اللفظ والعمل، وترد الفاء في جوابها[٧٦]، كقول امرؤ القيس:

تجاوزتُ أحراسًا وأهوالَ معشرٍ عليَّ حراصٍ لو يُشِرُّونَ مقتلي[٧٧]

وأوضح المرادي أنَّ (لو) كـ(ليت) في قولنا: (لو تأتينا فتحدثَنا)، فهي نصبتْ الفعل بعدها كـ(ليت) مقرونًا بالفاء، والتقدير: ليتك تأتينا فتحدثنا[٧٨]، وميَّز أبو حيان بين (لو) التي للتمني و(لو) المصدرية بقوله: (إن أرادَ به الحذف، أي: (وددتُ لو تأتيني) فصحيحٌ، وإن أرادَ أنَّها موضوعة للتمني فغير صحيح؛ لأنَّها لو كانت موضوعة للتمني ما جازَ الجمع بينها وبين فعل التمني، لا يُقالُ: (تمنيتُ لو تفعلُ)[٧٩]، وذكرَ أبو حيان في قول المهلهل بن ربيعة:

فلو نُبشَ المقابرُ عن كُليبٍ فتُخبر بالذنائبِ أيُّ زيرٍ[٨٠]

والشاهد فيه أنَّ (لو) للتمني؛ لذلك أُجيبت بالفاء، وذكر المرادي أن (لو) التمني فيها ثلاثة أقوال: (الأول أنَّها قسم برأسه، ولا تجاب كجواب الامتناعية، نصَّ عليه ابن الضائع وابن هشام والخضراوي، والثاني أنَّها الامتناعية أُشربت معنى التمني، والثالث أنَّها المصدرية أُغنت عن التمني؛ لأنَّها لا تقع غالباً إلَّا بعد مُفهم تمنٍ وهو قول ابن مالك ونصَّ على أنَّ (لو) في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(الشعراء: ١٠٢) مصدرية)[٨١]، وبيّن الزكشي أنَّ (لو) التمني علامتها أنْ يصحُّ موضعها (ليت)، ومن علاماتها أن ينتصب الفعل المضارع في جوابها بـ(الفاء)، كقوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾(النساء: ٧٣) فشابهت (لو) ليتَ من حيث العمل، كقولنا: (لو تأتينا فتحدثنا) فنصبت الجواب (تحدثنا) بـ(الفاء)[٨٢]

أمَّا السيوطي فيرى: أنَّ (لو تأتيَني فتحدثني) للتمني، بدليل (الفاء) وذكر أنَّ قومًا جعلوها شرطيةً أُشربت معنى التمني، وبنوا هذه القاعدة بفعل (الفاء) الواقعة في جوابها[٨٣]، ووافقه البلاغيون معتمدين على (الفاء) بأنَّها قرينة مستعملة في معنى التمني، وقد خرجت عن أصلها إلى معنى المحال، وهذا المحال هو كثرة التمني[٨٤].

والتمني في ما ذكره الزمخشري في الآية السابقة واضح من المعنى ليس فقط في (الفاء)، فهم طلبوا أمرًا مُستحيلًا ومحببًا إليهم، وهو العودة إلى الحياة الدنيا للتبرأة ممن غرروا بهم في حياتهم، والأمر الآخر أنَّ (لو) جاءت للمستقبل، وهناك علاقة بين المستقبل والتمني، فغالبًا يرسم أمنياته على المستقبل، وهذا ما نفعله بـ(ليت).

ولعل مستقبلية (لو) جعلتْ (الفاء) تضعُ الفعل المضارع في المستقبل غير المتوقع الحصول، فالتبرئة معهودة بالكرة، وكلاهما محالٌ.

مثّل الوجوب النحوي في تفسير الكشاف للزمخشري إحدى السمات البارزة في منهجه اللغوي والتفسيري، إذ اعتمد عليه في توجيه المعاني وضبط التراكيب، وقد وظّف الزمخشري هذا المفهوم لتأكيد قواعد النحو وتفسير الظواهر اللغوية في ضوء الضرورات التركيبية، وظهرت أهمية هذا الوجوب في تفسير الآيات القرآنية التي لا يُستقيم معناها إلا ضمن قواعد نحوية ملزمة. كما عُدَّ وسيلة لفهم دقائق المضامين النحوية وربطها بالإعجاز اللغوي، ويظهر أثره واضحاً في توجيه القراءات وتقدير المحذوفات وتحديد العلاقات النحوية بين أجزاء الجملة.

ومن هنا يتبين لنا أن الوجوب النحوي ظاهرة نحوية تلزم الحكم الواحد للمسألة، وتقف على مسافة واحدة من الحكم لا يقبل أي احتمال آخر لذلك الحكم.

الخاتمة:

وخاتمًا فقد خرج البحث بعدة نتائج، منها:

١. خلصت الدراسة إلى أن الوجوب النحوي في تفسير الكشاف يمثّل نموذجًا رفيعًا للمعرفة النحوية العميقة، مما يدعو إلى إعادة قراءة التفاسير التراثية بمنهج لغوي معاصر، واستثمارها في دعم الدراسات النحوية والبيانية الحديثة.
٢. اتّضح عن طريق البحث أن الزمخشري كان مجددًا في آرائه ولم يكن تابعًا لمن سبقه من العلماء.
٣. أوضح الزمخشري أن البدل في بعض المواضع واجبًا لا يجوز حذفه، لما يؤديه من دور في رفع الإبهام وتعيين المقصود بالخطاب.
٤. يرى الزمخشري أن استعمال "إذا" الظرفية الزمانية في بعض السياقات الزمانية واجب، لارتباطها بالدلالة على زمن محدد ضروري لفهم الحدث القرآني.
٥. يذهب الزمخشري إلى أن الفعل يستهزئ يأتي بصيغته المعينة وجوبًا في موضع السخرية الإلهية من المنافقين، لما يحمله من دلالة مخصوصة على المقابلة بين استهزائهم بالدين واستهزاء الله بهم.

٦. أكد الزمخشري أن ميم النداء لا تجتمع مع ياء النداء، إذ يعدّ ذلك خروجًا عن الفصيح من الكلام، وهو ما يحكم عليه بالامتناع أو الوجوب بالانفصال.

٧. كشف البحث أن الزمخشري لم يقتصر على عرض الأحكام النحوية، بل ربطها بالسياق القرآني، مما جعل الوجوب النحوي عنده ليس مجرد قاعدة صورية، بل أداة لفهم المعنى وتفسير النّصوص على وجه دقيق، وكذا أظهر البحث أثر الوجوب النحوي في ضبط دلالات التركيب اللغوي في الآيات القرآنية.

٨. دقة الزمخشري وعنايته بصحة المسائل النحوية عن طريق الاستشهاد بالآيات القرآنية.

المصادر

١. القرآن الكريم.

٢. الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو – فقه اللغة – بلاغة، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بـ(ابن السراج)، تحقيق: محمد عثمان، المكتبة الثقافية الدينية، ط١، ٢٠٠٩م.

٤. إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، و د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

٦. الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب- جامعة الرياض، مركز النخب العلمية، ط١، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

٧. الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عمر بن أحمد بن محمد (ت٧٣٩هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

٨. البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.

٩. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي(٧٩٤هـ)، تحقيق: وائل أحمد عبدالرحمن، دار التوقيفية للتراث، القاهرة، ٢٠١٢م.

١٠. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله أحمد بن عبيد الله (٦٨٨هـ)، تحقيق: د. عياد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٦م.

١١. التعريفات، السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني (٨١٦هـ)، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠٠٣م.

١٢. تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٣. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين الخباز، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٢م.

١٤. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبدالله عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٦م.

١٥. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فجر الدين قباوة، ولأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٦. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٧. الحُجة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وأحمد عيسى حسن المعصراوي، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

١٨. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ط١، ١٩٥٢م.

١٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٥٧٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د. ط)، (د. ت).

٢٠. رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي (٧٤٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د. ط)، د. ت).

٢١. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

٢٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.

٢٣. شرح التصريح على التوضيح عل ألفية ابن مالك، الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٤. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، (٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، ليبيا- بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٢٥. شرح شذور الذهب، في معرفة كلام العرب، أبو أحمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٩١هـ)، تحقيق: الفخوري بمؤازرة الأستاذين د. وفاء الباني وربيع الحوني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٢٦. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٧. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي علي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٨. شرح اللمع، ابن برهان العكبري، الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، تنسيق وفهرس: د. مصطفى قرمد، الكويت، ط١، ١٩٨٤م.

٢٩. شرح المفصل، الشيخ ابن علي بن يعيش الموصلي (٦٤٣هـ)، قدم ووضع هوامشه وفهارسه: د. اميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٣٠. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بابشاذ (٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، (د. ط)، ١٩٧٧هـ.

٣١. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، مكتبة الملك فهد الوطنية، (د. ط)، ١٤١٩هـ.

٣٢. الفرائد الجديدة، الشيخ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبدالكريم المدرس، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٧٧م.

٣٣. الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمذاني (٦٤٣هـ)، دار الزمان، السعودية- المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٦م.

٣٤. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مطبعة المدني، القاهرة- مدينة نصر، ط٣، ١٩٩٧م.

٣٥. الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.

٣٦. الكشَّاف عن حقائق التنزيل، العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: ماهر أديب حبوش، مكتبة الارشاد للطباعة والنشر والتوزيع، اسطنبول، ط٢، ٢٠٢١م.

٣٧. لسان العرب، العلامة أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (٧١١هـ)، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، دار أحياء التراث العربي، لبنان- بيروت، ط٣، ١٩٩٩م.

٣٨. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، عمان دار مجدلاوي للنشر، (د. ط)، ١٩٨٨م.

٣٩. مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٤٠. معاني القراءات، أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش و د. عوض بن حمد القزوي، دار المعارف، ط١، ١٩٩١م.

٤١. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(٣٠٧هـ)، مطبعة بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

٤٢. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٣. معجم الأفعال المتعدية بحرف، موسى بن محمد بن المليانى الأحمدي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٧٩م.

٤٤. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن زكريا بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، (د. ط)، ١٩٧٩م.

٤٥. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا، (د. ط)، ١٩٩١م.

٤٦. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، سلسلة كتب التراث، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢.

٤٧. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، لجنة أحياء التراث الإسلامي، ط٢، ١٩٧٩م.

٤٨. النحو العربي، د. إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، مصر، ط١، ٢٠٠٧م.

٤٩. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٥، (د. ت).

٥٠. النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)، تحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، (د. ط)، ١٩٩٩م.

٥١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار العلمية، لبنان- بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

الدوريات والبحوث:

١. بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب، محمد بن أحمد بن داود اليمني (١٠٦٢هـ)، دراسة وتحقيق: نادية حسين رده، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، كلية اللغة العربية، ٢٠١١م.

٢. ظاهرة الوجوب النحوي في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، صباح علاوي خلف، رسالة ماجستير، جامعة بغداد- كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، ٢٠٠٣م.

٣. الرباشي وآراؤه النحوية والصرفية جمعًا ودراسةً، د. رافد حميد يوسف، و م. نجاح حشيش بادع العتابي (بحث منشور)، مجلة الأستاذ، جامعة ذي قار- كلية التربية- قسم اللغة العربية، العدد٢٠٢،١٤٣٣هـ- ٢٠١٢.

الهوامش

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: مادة (وجب): ٨٩/٦.

(٢) التعريفات، الشريف الجرجاني: باب الواو: ٢٤٥.

(٣) المصدر نفسه: ٢٤٥.

(٤) ظاهرة الوجوب النحوي في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، صباح علاوي خلف (رسالة ماجستير): ١١.

(٥) الخصائص، ابن جني: ١٦٤/١.

(٦) المصدر نفسه: ٨٨/١.

(٧) ينظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان: ١٥٦.

(٨) الكشَّاف، الزمخشري: ٣٢٨/٢.

(٩) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١٥١/١.

(١٠) ينظر: المقتضب، المبرد: ١١١/٣.

(١١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٤٦/٢.

(١٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني: ٩٣١/٢.

(١٣) شرح المفصل، ابن يعيش: ٢٦٣/٢-٢٦٤.

(١٤) ينظر: تفسير البحر المحيط، ابن حيان الأندلسي: ١٩١/٣-١٩٢.

(١٥) الدر المصون، السمين الحلبي: ٦٠٠/٣.

(١٦) بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب، محمد بن أحمد بن داود اليمني (رسالة ماجستير): ٢٣٩/٢.

(١٧) ينظر: النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات: ١٦٣/٥.

(١٨) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٦٨٦/٣.

(١٩) الكشَّاف: ٣٦١/٩.

(٢٠) ينظر: الرباشي وآراؤه النحوية والصرفية جمعًا ودراسةً ، (بحث منشور) مجلة الأستاذ، العدد: ٢٠٢، ٢٠١٢م: ٤٩٤.

(٢١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري: ٣٤٤/٢.

(٢٢) ينظر: الفرائد الجديدة، السيوطي: ٤٠٠/١.

(٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٠/١.

(٢٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٠/١.

(٢٥) ينظر: مغنى اللبيب، ابن هشام: ٩٥/١.

(٢٦) ينظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: ١٧٨/١.

(٢٧) ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني: ٢٥٦/١.

(٢٨) شرح المفصل: ١٢٥/٣.

(٢٩) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ٤٥٩/١.

(٣٠) ينظر: مجالس العلماء، الزجاجي: ٨٩.

(٣١) الكشَّاف: ٢٨٣/٢-٢٨٤.

(٣٢) ينظر: الكتاب: ٣٨١/٢.

(٣٣) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ٩/٦.

(٣٤) الكامل، المبرد: ٣٠/٣.

(٣٥) معاني القراءات، الأزهري: ٢٩٠/١.

(٣٦) الحُجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي: ٣٣٦/٢.

(٣٧) ينظر: اللمع في العربية، ابن جني: ٥٥.

(٣٨) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٧١/٢.

(٣٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري: ٣٧١.

(٤٠) ينظر: توجيه اللمع، ابن الخباز: ٢٩٤–٢٩٥.

(٤١) ينظر: شرح اللمع، ابن برهان العكبري: ٢٦٦.

(٤٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٥٢/١–٢٥٣.

(٤٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ: ٤٣٠/١.

(٤٤) ينظر: إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري: ٣٦٣/١–٣٦٤.

(٤٥) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمذاني: ١٩٩/٢.

(٤٦) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع: ٣٤٥/١–٣٤٧.

(٤٧) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥٥٤/٣.

(٤٨) الكشَّاف: ١٢٧/١.

(٤٩) ينظر: الكتاب: ٨٢/١.

(٥٠) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ١٢٢/١.

(٥١) ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٤١٣-٤١٤.

(٥٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٦٨/٦.

(٥٣) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٢٠٥/٢.

(٥٤) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٩٧/١.

(٥٥) الكشَّاف: ٦٣٥/٢.

(٥٦) ينظر: الكتاب: ٢٢٦/٤.

(٥٧) ينظر: اللمع في العربية: ٦٠.

(٥٨) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ٤٦.

([٥٩]) ينظر: لسان العرب، ابن منظور مادة (روغ): ٤٣٠/٨.

([٦٠]) ينظر: معجم الأفعال المتعدية بحرف، المليانى:١١٢.

([٦١]) الكشَّاف: ٣٧/٢.

([٦٢]) ينظر: الكتاب: ١٩٦/٢.

([٦٣]) ينظر: معاني القرآن للفراء:٢٠٣/١.

([٦٤]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٠/١.

([٦٥]) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٩/١.

([٦٦]) البيت لأمية ابن الصلت، ديوانه: ١٩١، والمقتضب: ٢٤٢/٤، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٥٤/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٦٥/٢.

([٦٧]) لا يوجد تأريخ معين لسنة وفاته، ولكنَّ المحقق ذكر أنَّه توفي في القرن السابع الهجري، وهو الوقت الذي فرغ فيه المؤلف من تأليف المخطوطة (الصفوة الصفية)، وهو الوقت الذي الف فيه ابن الحاجب الكافية، الصفوة الصفية، تقي الدين النيلي: ١٠/١.

([٦٨]) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: ١٩٤/٢.

([٦٩]) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٦٥/٢.

([٧٠]) ينظر: شرح المفصل: ٣٦٧/١-٣٦٨ .

([٧١]) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٣٢٦/٤.

([٧٢]) شرح التصريح، الشيخ خالد الأزهري: ٢٠٨/٢.

([٧٣]) الكشَّاف : ٣٩٩/١.

([٧٤]) الكتاب: ٢٦٩/١-٢٧٠.

([٧٥]) ينظر: تفسير الطبري: ٣١/٣.

([٧٦]) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: ٢٩٢.

([٧٧]) البيت من معلقته، في ديوانه: ٣٦، والفعل المضارع (لو يُشرُون) في ديوانه: (لو يسرُون).

([٧٨]) ينظر: الجنى الداني: ٢٨٩.

([٧٩]) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٦٤٧/١-٦٤٨.

([٨٠]) ديوان المهلهل: ٣٨، وينظر: الجنى الداني: ٢٨٩، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب، محمد محمد حسن شراب: ٤٧٥/١.

([٨١]) ينظر: الجنى الداني: ٢٨٩.

([٨٢]) ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ١١٦٥/٤.

([٨٣]) ينظر: همع الهوامع، السيوطي: ٤٧٤/٢.

([٨٤]) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني: ٨٨.